



**ORGANIZATION OF
AFRICAN UNITY**
Secretariat
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الأفريقية
السكرتارية
ج. ب. ٣٢٤٣

**ORGANISATION DE L'UNITE
AFRICAINE**
Secretariat
B. P. 3243

اديس ابابا °°°

مجلس الوزراء

الدورة العادي الثالثة والثلاثين

منوفيا - ليبيريا ٦-١٥ يوليوليو ١٩٧٦

CM/970 (XXXIII)

تقرير الأمين العام بشأن تطبيق العقوبات على
النظم الصندرية ونظم الأقلية في إفريقيا الجنوبية



تقرير الاٌميين المعنـام بـشأن تطبيق المـعـوقـات عـلـى
الـنـظـامـ الـمـعـنـصـرـيـةـ وـنـامـ الـاـقـلـيـةـ فـيـ اـفـرـيقـيـاـ الـجـنـوـبـيـةـ

مقدمة /

يود الاٌميينـ الـنـامـ قـبـلـ كـلـ شـئـ "ـأـنـ يـذـكـرـ بـأـنـ مجلـسـ الـوزـراءـ قدـ قـرـرـ
خـالـلـ دـوـرـتـهـ التـاسـعـةـ وـالـثـانـيـنـ الـتـيـ عـقـدـتـ فـيـ لـيـبرـفـيلـ ،ـ جـمـهـورـيـةـ الـجـاـيـونـ
فـيـ يـوـنـيـهـ ١٩٧٧ـ ،ـ أـنـ تـكـوـنـ مـسـأـلـةـ الـمـعـقـوـقـاتـ مـوـضـعـ تـقـرـيرـ وـاـحـدـ ،ـ وـذـلـكـ
لـاـ سـبـابـ ذـاتـ طـابـعـ عـلـىـ ،ـ

وـمـنـ صـدـورـ هـذـاـ القـرـارـ ،ـ أـخـدـتـ الـأـمـانـةـ الـعـامـةـ تـجـمـعـ بـصـورـةـ مـكـثـفةـ
الـمـعـلـومـاتـ حـولـ الـمـعـقـوـقـاتـ الـمـتـلـقـةـ بـأـفـرـيقـاـ الـجـنـوـبـيـةـ وـرـوـدـ يـسـيـاـ وـتـضـحـهاـ فـسـىـ
وـشـيـقـةـ وـاحـدـةـ ،ـ وـذـلـكـ الـوـثـيقـةـ تـضـمـ ،ـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ اـنـشـطـةـ الـأـمـانـةـ الـعـامـةـ فـسـىـ
نـطـاقـ الـقـرـاراتـ الـتـيـ جـبـدـرـتـ فـيـ الـخـرـاطـوـمـ فـيـ شـهـرـ يـولـيـةـ ١٩٧٨ـ ،ـ تـضـمـ مـعـلـومـاتـ
حـولـ تـأـثـيرـ الـمـعـقـوـقـاتـ عـلـىـ نـظـامـ الـحـكـمـ الصـنـصـريـنـ فـيـ اـفـرـيقـيـاـ الـجـنـوـبـيـةـ وـذـلـكـ
حـالـاتـ اـبـتـهـاكـ هـذـهـ الـمـعـقـوـقـاتـ ،ـ

أـ تـطـبـيقـ قـرـارـاتـ الـخـرـاطـوـمـ وـنـيـروـيـ

غـداـةـ موـعـتمـرـ الـخـرـاطـوـمـ ،ـ بـذـلتـ الـأـمـانـةـ الـعـامـةـ جـهـودـاـ لـتـطـبـيقـ قـرـارـاتـ
الـدـوـرـةـ الـجـاـيـةـ وـالـثـانـيـنـ لـمـجـلـسـ الـوزـراءـ ،ـ الـتـيـ اـقـرـهـاـ الـمـوـعـتمـرـ الـخـاصـ
عـشـرـ لـرـوـءـسـاءـ الـدـوـلـ وـالـمـكـوـنـاتـ ،ـ وـقـدـ قـدـمـ فـيـ هـذـاـ الصـدـرـ تـقـرـيـبـ

(٢)

مفصل سعول، في المسألة التي الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الوزراء
التي عقدت في نيروبي، كينيا، من ٢٣ فبراير إلى ٤ مارس ١٩٧٩، وقد حوى التقرير أنشطة الأمين العام الاداري، وهو التقرير الذي

تضمنته وثيقة ٦٢٨/٦٢٨ (د-٣) جزء ١.

غير انه تحسن الاشارة الي ان بعض قرارات الخرطوم قد وضعست
موقع التنفيذ عقب لترة نيروبي، ولا سيما قرار ٦٢٣/٦٢٣ (د-٣)
فقرة ٨ و ٩، وتفاصيل تطبيق هذا القرار وكذلك التفاصيل المتعلقة
بقرار نيروبي التي لها صلة بالعقوبات قد وردت في تقرير انشطة الأمين
العام الاداري عن المدة من فبراير الى يوليه ١٩٧٩.

بـ - تأثير العقوبات على اقتصادات جنوب افريقيا وروسييا الجنوبية

وقدت الدول الصديقة للسلام والعدالة عقوبات على نظام جنوب -
افريقيا، وروسيا الجنوبية بسبب سياسهما القائمة على سياسة الفصل
العنصري والتفرقة العنصرية، وفيما يتعلق بجنوب افريقيا فإن مسألة
فرض عقوبات عليها لا يزال موضع جدل، في حين الدول تزعم انه لا
توجد عقوبات ضد نظام جنوب افريقيا نتيجة انه لم تقرر في
اطار الفصل السابع من ميثاق الام المتحدة، أى بواسطة مجلس
الأمن، بينما ترى دولة اخرى ان الفصل العنصري الذي يوصف بأنه
”جريمة ضد الانسانية“ يجب ان تقاطعه الجماعة العالمية للمسا

(٣)

وفقا للقرارات العديدة التي اتخذتها في هذا الصدد الجماعية

وفيما يتعلّق بروسيبيا الجنوبيّة ، فإن الموقف مختلف بعمر الشيء ^{*}
إذ إن الجماعة الدوليّة قد قررت حظر التفاصيل مع روسيبيا المقترنة
وأصدر مجلسها إلا من عقوبات شاطئ وعامة ضد نظام سالسيوري والمعالم
ذلك طزّم ، على الأقل قانونا ، بتطبيق هذه العقوبات وذلك بحوزل
النظام غير الشرعي في روسيبيا سياسيا واقتصاديا ، وهو النّظام
الذى فرضته عصبة من المستوطنين .

وفي حالة جنوب إفريقيا ، كما في حالة روسيبيا الجنوبيّة ، فإن
بعض الدول فقط هي التي تطبق العقوبات ، بينما تقوم دول أخرى
بانتهاكها عدرا ، ورغم أن هذه العقوبات تطبق بطريقة جزئية
ويواسطة بعض الدول فقط ، فإنها أحدثت آثارا سلبية على اقتصادات
هذهين الثالثمين ، بينما على العكس خلقت آثارا إيجابية على مستوى
كافح التحرير .

آثار العقوبات على اقتصاد جنوب إفريقيا

أن الاحتمالات الاقتصاديّة في جنوب إفريقيا عن عام ١٩٧٦ تبدو
متشائمة على الرغم من أن "بنك ستاندارد" أبدى في هذا الصدد
تفاوّلاً نسبياً في النشرة التي أصدرها في يناير ١٩٧٩ ، وفي خلال
عام ١٩٧٨ تحسّن موقف الصناعة في جنوب إفريقيا بالمقارنة بالعام
السابق ، وقد اعترف "بنك ستاندارد" ذاته الموجود في جنوب

(٤.)

افريقيا بأن هذا التحسن "لا يرجع الى زيادة الاستهلاك ، وانما يرجع الى نتائج سياسة المعد من الواردات وزيادة الصادرات" .

ولعل هذا هو الذي يفسر من جهة اخرى أن الميزان التجارى عن عام ١٩٧٨ كان ايجابيا بل ويحوى فائضا ، ويتعلق الا مرتحسن ظاهرى ان نظام جنوب افريقيا فرض سياسة اقتصادية تتخطى على التقشف وذلك بالحد من الواردات المتعلقة بالمنتجات التي ليست ضرورية .

وفي قطاع التصدّين فان الموقف يهد و مختلفا بشكل واضح ففessor عام ١٩٧٨ انخفاض انتاج الصناعات التعدينية بصورة خطيرة ، ولكن هذا الانخفاض اثنين كما قالت مجلة "السوق الاستوائية" الصادرة في ٦ يناير ١٩٧٩ بارتفاع الاسعار العالمية لبعض المنتجات ، مثل الماس والذهب ، والبلاتين ، وعلى سبيل المثال فان الغرفة التجارية في جنوب افريقيا أعلنت في احصائياتها ان انتاج الذهب بلغ ١٢٠٠٠ اوقية او ٣٣٠ كيلوغرام في نوفمبر ١٩٧٨ ، بينما كان ٢٦٧٤٠ اوقية في نوفمبر ١٩٧٧ اي انخفاض بلغ ٦٥٦٤٠ اوقية ولكن على العكس فان صادرات جنوب افريقيا قد حققت ايرادات بلغت ٢٠٠ مليار دولار في عام ١٩٧٨ مقابل حوالي ٣ مليارات دولار في عام ١٩٧٧ ، امساك احتفالات عام ١٩٧٩ ، فانها حسنة جدا ليس فيما يتعلق بتحسين الانتاج ولكن بالاحرى بسبب "الارتفاع الحالى في الاسعار في السوق العالمية" غير ان هذه الآثار الإيجابية لارتفاع الاسعار العالمية قد تفقد قوتها

(٥)

بسبب نتائج الحصار البترولي الايراني ، لأن الفاتورة الاضافية لجنوب افريقيا من البترول في عام ١٩٧٣ تقدر بحوالى ١٥٠ مليون راند غير ان الموقف يحتيز خليرا جدا في المجال الزراعي ، فقد أشارت مجلة "الأسواق الاستوائية" في عددها الصادر في ١٦ يناير ١٩٧٩ إلى وجود ازمة زراعية خطيرة خلال عام ١٩٧٩ ، ويبدو أن محصول الأذرة الذي كان يبلغ ٧٧٠ طيونطن في عام ١٩٧٨-٧٧ قد يقل عن هذا الرقم بمقدار ٢ مليون طن على الأقل في عام ١٩٧٨-٧٩ وقد جاء في نفس هذا المقال أن "خبراء جنوب افريقيا يتوقعون ان تقل صادرات الأذرة في عام ١٩٧٩ بمقدار ٣ مليون طن ، وان البلاد سوف تفقد نتيجة لذلك حوالى ٣٠٠ مليون راند من العملات الأجنبية" وهذه الازمة توثر دون شك على مصنيعات المزارعين في جنوب افريقيا الذين يتتألف معظمهم من المستوطنيين البيض كما ستؤثر على هجرة نزاعيين الى جنوب افريقيا ، والشيء الذي يبدو أكثر خطورة هو الموقف الاقتصادي للسائد في روسييا حاليا .

تأثير العقوبات على اقتصاد روسييا الجنوبي

ان نظام روسييا الجنوبي يعيش منذ عدة سنوات في حالة اقتصاد الحرب ، فهو يواجه في الواقع حرب رجال العصابات التي تزداد حدة ، كما يواجه العقوبات التي فرضها عليه المجتمع الدولي . ويرى الاقتصاديون في ذلك ستاندارد "جنوب افريقيا انه في عام

(٦)

١٩٧٨ كان نهاداً مائة أيام سميّت بـ "اليان سميث" ينفق يومياً ما يتراوح بين ٢٠٠ الف دولاً وطبيون دولاً لمساعدة الصعبود الحربي ، ومثل هذه النفقات انتهت من تدمير اقتصاد دولة يترنح بالفعل بسبب الحظر الذي يعاني منه ، وقد قالت مجلة "حقائق وتقارير" الصادرة في ١٦ فبراير ١٩٧٩ نقلًا عن جريدة فاينانشيايل ميل "الصادرة في ١٢ يناير ١٩٧٩ في جنوب إفريقيا ، أن الإنتاج الصناعي في جنوب إفريقيا قد انخفض بنسبة ٥٣٪ في خلال الربع الأول من عام ١٩٧٨" وبيّن أن هذا الانخفاض قد استمر في خلال كل عام ١٩٧٨ ، وقالت مجلة "الأسواق الاستوائية" الصادرة في ٨ ديسمبر ١٩٧٨ ، في مقال بعنوان "اقتصاد روديسيا يعاني أزمة" أن الصناعة التحويلية "قد تأثرت أكثر من غيرها بسبب إغلاق الأسواق الدولية في وجهها" وأضاف المقال أن "اقتصاد روديسيا الذي تأثر بهذه الأزمة للسنة الرابحة على التوالى أصبح يتوق الآن إلى العودة إلى الحالة الطبيعية التي تفقد كثير من الدوائر الصناعية أن الطريق الوحيدة الذي يمكن أن يعود إلى فيها هو الانتقال نحو نظام الأقلبية السوفياتي" وفي قال المندرين انخفاض الإنتاج أيضاً في خلال العام الماضي رغم انه اورد في قيمته خلال نفس الفترة ، وقالت صحيفة "فاينانشيايل ميل" في عددها الصادر في ١٢ يناير ١٩٧٩ أن قطاع التمديين قد ازدادت قيمة منتجاته بقدر ٥٪ في عام ١٩٧٨ بالمقارنة بعام ١٩٧٧ .

(٧)

غير ان اجمالي الناتج الداخلي قد انخفض على العكس
بمقدار ٤٪ في العام الماضي ، والتقديرات فيما يتعلق بعام ١٩٢٩
تبعد اكثر تهاوناً ، وتكتمن حقيقة ايان سميث المترددة ذاتها انخفاضاً
يبلغ ٧٪ في العام العالى .

وفيما يتعلق بالزراعة ، فان الموقف لا يغترب طيباً ، ذلك انه
بسبيط حالة عدم استقرار الامن في الريف ، فان المزارعين يميلون
إلى اللجوء للمدن ، مما يؤدي إلى تركهم لاراضيهم وهكذا فان
ـ صحيفـة روديسيا فـاينـانـشـال جـازـيت ـ مـلاـ قـالـتـ المسـاحـاتـ
المـزـروـعـةـ قـلـناـ فـيـ جـمـيعـ اـرـاضـيـ روـدـيـسـياـ قدـ تـنـقـضـ بـطـاـيـراـوـ ثـبـتـهـ
ـ بـيـنـ ١٥ـ وـ ٢٠ـ٪ـ ،ـ وـاـ مـاـ يـنـطـيـقـ عـلـىـ القـطـنـ يـنـطـيـقـ ايـضاـ عـلـىـ كـلـ
ـ القـطـاعـ الزـراعـيـ .

ـ قـلـمـ شـعـدــ السـطـلـاتـ المـتـرـدـدـةـ فـيـ سـالـسـبـورـيـ تـدـرـيـ ماـذـاـ يـمـكـنـ
ـ أـنـ تـفـعـلـهـ ،ـ فـهـيـ تـواـجـهـ تـفـسـخـاـ مـتـصـاعـداـ باـسـتمـارـ ،ـ وـتـحـاـولـ اـتـخـازـ
ـ تـدـابـيرـ فـيـ هـذـاـ الصـدـرـ وـلـكـنـ دـوـنـ نـتـيـجـةـ لـأـنـ إـلـكـةـ كـلـهاـ قـدـ اـصـابـهـاـ
ـ التـلـفـ ،ـ وـقـدـ وـصـفـتـ مـجـلـةـ "ـاـلـسـوـاقـ الـاسـتوـاغـيـةـ"ـ الصـلـكـرـةـ فـيـ ٨ـ كـيـسـمـوـ
ـ ١٩٢٨ـ المـوـقـعـ المـالـيـ فـيـ روـدـيـسـياـ الـجـنـوـبـيـةـ كـمـاـ يـلـىـ /ـ "ـأـنـ حـكـومـةـ
ـ روـدـيـسـياـ قـدـ اـوـدـافـتـ مـديـونـيـتهاـ الـدـاخـلـيـةـ فـيـ عـامـ ٢٦/٢٨ـ (ـ السـنـةـ
ـ الـمـالـيـ تـبـدـأـ عـنـ اـوـلـ يـولـيـةـ)ـ ،ـ وـقـدـ اـقـرـضـتـ مـنـذـ بـدـاـيـةـ ١٩٢٣/٢٨ـ
ـ مـبـلـغـ ٨٣ـ طـبـيـوـنـ دـوـلـاـرـ روـدـيـسـيـ ،ـ وـكـانـ هـذـاـ الـقـرـضـ بـصـفـةـ عـامـةـ طـوـيلـ الـأـجلـ .

(٨)

(يسدد على ٢٥ سنة) . وذلك بصفية المساعدة على تمويل الخدمات الارادية والاجتماعية " .

ويبدو انه في خلال شهر نوفمبر ١٩٧٨ وحدة بدأ حكومة روديسيا التي تarian من صاعب لا يمكن تذليلها في اصدار قرض . حكومي قيمته ١٥ مليون دولار روديسى يسدد في عام ١٩٨٠ وكذلك في اصدار قرض قيمته ٢٠ مليون دولار روديسى يسدد في عام ٢٠٠٣ .

ويستدل من هذه اللحمة العاشرة بشأن الموقف الاقتصادي في جنوب افريقيا وفي روديسيا الجنوبية أن العقوبات قد احدثت بعض الآثار ، ولكن من المبالغة في القول ان يعزى الى العقوبات وحد هذه الضعف النسبي في اقتصاد جنوب افريقيا . وروديسيا الجنوبية ، ولكن من الملائم تصريح عزلة هذين النظامين في جميع المجالات ، ان العقوبات تشكل سلاحا فعالا ومكملا للكفاحسلح ، ومن الواضح أن هذا الكفاح ليس سهلا ، اذ ان هذين النظامين يلقيان المساندة السياسية ، والاقتصادية بل والعسكرية من جانب الدول الرئيسية التي تسيطر على العالم الان .

انتهاك العقوبات

(ج)

ان العقوبات يجب ان تقتصر من حيث المبدأ جميع قطاعات الانشطة ولكن كثيرا من الدول لا تزال للأسف تحتفظ بعلاقات دبلوماسية او

(٢)

قنصلية مع النظمتين الصناعيين في إفريقيا الجنوبية، كما أنه
تحتفظ بعزمها بعلاقات سياسية مع كل نوع.

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية /

تحتفظ الدول الآتية بعلاقات دبلوماسية وقنصلية مع نظام
جنوب إفريقيا /

أ) دول أوروبا

لوكسمبورج	جمهورية ألمانيا الفيدرالية
النرويج	النمسا
هولندا	بلجيكا
البرتغال	الدانمارك
المملكة المتحدة	إسبانيا
السويد	فنلندا
سويسرا	اليونان

ب) أمريكا الشمالية /

الولايات المتحدة الأمريكية

كندا / إن كندا التي تحافظ بسفارتها في بريطانيا قد أغلقت على المكبس، قنصليتها في مدينة الكتاب

(١٠)

ويبدو أن هذا الأغلق ليس له أي مفرز سياسى
انما هو نتيجة سياسية التقشف التى قررتها سلطات
كندا .

(ج) أمريكا الجنوبية

بوليفيا	الارجنتين
شيلسى	البرازيل
سالفادور	كاستاريكا
باراجواى	نيكاراجوا
	أوروجواى

(د) دول المحيط الهادئ

نيوزيلندا استراليا

(ه) آسيان

اليابان

(و) الشرق الأوسط

الإسرائييل

(ز) افريقيا

صالاوي

(١١)

ومن جانب آخر فانه لا توجد اية دولة تحفظ بعلاقات دبلوماسية او قنصلية مع النظام المتمرس في سالسبورى ، ولكن النظام الصناعي في جنوب افريقيا هو الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة .

وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية ، فإن جنوب افريقيا لا تزال عضوا في منظمة الامم المتحدة ، والبنك العالمي ، ومنظمة النقد الدولي ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومنظمة الطيران المدني الدولي ، كما انها مشركة في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ، وعلى العكس فإن جنوب افريقيا لم تكن عضوا في المنظمة الاستشارية البحرية المشتركة بين الحكومات ، وفي اليونسكو ، وفي منظمة العمل الدولي ، وفي منظمة الاغذية والزراعة كما أنها لم تكن عضوا في الكوبنولث .

(المصدر / الهدف - العدالة ، شتاء ١٩٧٢ / ١٩٧٣)

٢- الاتصالات السياسية الاخري

ان نظام الحكم في جنوب افريقيا وفي روديسيا الجنوبية يتبادلان احاديثا سياسية مع بعض الدول ، وهكذا فان رئيس وزراء - وديسيا المزعوم ، ايان سميث ، قام اخيرا بزيارة للولايات المتحدة وقد حصل على تأشيرة بدخول الولايات المتحدة رغم الاختجاجات التي اثيرت حينئذ في هذا الصدد ، وقد اعرب مجلس الامن عن غضبه لهذه الزيارة ، واعلن خلال جلسته التي عقدت فى ١٠ اكتوبر ١٩٧٨ عن اسفه وقلقه ازاء قرار حكومة الولايات المتحدة الارتكبة بالسطح لایان سميث وبعنه اعضاء نيل ماكسيم

(١٢)

غير الشرعي في ساليسبرى بدخول اراضيها ثم
وكثير من دول أمريكا اللاتينية لها علاقات عديدة مع نظام جنوب
افريقيا، وفي بداية اليمام الماضي يتجه وزير خارجية جنوب افريقيا
لزيارة كوستاريكا والبرازيل، والارجنتين،
كما ان هناك حالات عديدة قام فيها بعض المواطنين الاوروبيين
بزيارات للخارج بمحض وثائق سفر سلمتها لهم بحسب الدول الاوروبية

٣) علاقات اقتصادية /

رغم القرارات التي تتضمن فرض عقوبات على نظام الحكم في جنوب
افريقيا وروسييا الجنوبيه، فإن هذين النظارتين لا يتصوران الان
يحتفلان بعلاقات اقتصادية مع بعض الدول، وهذه العلاقات
تتناول التجارة والاستثمارات، والقرصان الخ . . .

أ) التجارة مع جنوب افريقيا

كانت التجارة بين جنوب افريقيا والخارج مزدهرة في خلال عام
١٩٧٨، وقد حقق ميزان المدفوعات فائضاً بلغ ٩٣٦٠ طيـون
راند (٥٥٥ رواه اميركي) وذلك مقابل ٩٤٤٩
طـيون راند في عام ١٩٧٧، وهذه الاختصـيات قد منها ادارة
التجـارـة في جنوب افريقيا ونشرتها مجلة "الاسواق الاستوائية"
في عددها الصادر في فبراير ١٩٧٩، وطبقاً لهذا المصدر

(١٣)

فإن الصادرات في عام ١٩٧٨ ارتفعت قيمتها إلى ٢١٩٩٢

طينون راند في عام ١٩٧٨ ، مقابل ٢٥٨٦٣ طينون راند في عام

١٩٧٧

وتصدرت المصالح التجارية لجنوب إفريقيا تجربة مع أوروبا
الغربية والولايات المتحدة .

والواقع أنه في بحلول عام ١٩٥٨ صدرت جنوب إفريقيا الثانية

أوروبا الغربية سبعة قيمتها ٥٣٦٠ مليون راند ، أي أكثر

من نصف مجموع صادراتها ، وفي خلال نفس المدة بلغت قيمة

صادرات جنوب إفريقيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ١٥٦١٥

طينون راند مقابل ١٠٧٥ طينون راند في عام ١٩٧٧ ، وفيما

يتعلق بالواردات القادمة من الولايات المتحدة فقد بلغت

قيمتها ١٠٨٦ مليون راند في عام ١٩٧٧ ، ثم ارتفعت إلى

١١٣٢٧ طينون راند في عام ١٩٧٨ .

إن هذه الأرقام لا تختلف كثيراً عن تلك التي نشرتها مجلة

"كونترلى آيكونوميكس ريفيو" في عددها الصادر في الربع الثالث من

عام ١٩٧٨ ، لأن الأرقام التي نشرتها المجلة تتناول الاربعة شهور

الأولى من ذلك عام ، من قبيل الاستدلال ، وقد قالت هذه المجلة

أن واردات جنوب إفريقيا من شركائها الرئيسيين بلغت ٤٢٦٨ مليون

دولار من الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧ ، وقد ارتفعت إلى ٤٠٨

مليون دولار في عام ١٩٧٨ ، والصادرات التي بلغت قيمتها ٤٨٩٢

(١٤)

طبيون دولار في عام ١٩٧٧ ارتفعت الى ٨٥٥ مليون دولار في عام

١٩٧٨

وفيما يلى جدولان يوضحان الدول التي تحصل منها جنوب افريقيا على
وارداتها ، والدول التي تصدر اليها منتجاتها

١ - الدول التي تصدر اليها جنوب افريقيا (بالالف دولار امريكي)

من بُناءِ الـ ابريل

الجهة المصدر اليها	١٩٧٧	١٩٧٨
المملكة المتحدة	١١١٩٥٥	١١٠٨٥٥
الولايات المتحدة	٥٨٤٧٨	١٠٥١٥٤
جمهوريةmania	٤٣٣٣	٦٨٨٨٦
الفيدرالية		
اليابان	٥١٤٠٣	٥٢٠٦٤٩
افريقيا	٤٦٨٤٠	٤٤٧٧٠
سويسرا	١٣٤٧٣	٣٧٢٤٣
فرنسا	١٦٠٥٧	٢٥٣٠٨
بلجيكا	١٦٢٥٣	٢٠٩٦١
ايطاليا	١٦٥٢٨	١٧٢٤١
دولار امريكي	٤٦٧٨٠٢	٩٠٨٤٤٥

(١٥)

-٢- الدول التي تستورد منها جنوب افريقيا (بال١٠٠٠ دولار امريكي)

من بناير الى ابريل

الجمة المستور منها	١٩٧٧	١٩٧٨
جمهورية المانيا الفيدرالية	٧٨٣٤٦	١٠٦٤٨٣
المملكة المتحدة	٨٩٩١٦	٩٧١٢٥
الولايات المتحدة	١٠٢٦٤٩	٨٥٤٢٥
اليابان	٥٤٢٤٠	٢٠١٩٨
فرنسا	٤٩٥٣٣	٤٨٢٦١
افريقيا	٢٨٨٥٩	٢٤٠٢١
ايطاليا	١٥٠٦٣	١٩٢٦٩
سويسرا	١١٢٧٦	١٤٨٩٤
هولندا	١١٥٠٧	١٣٤٧٤

٤٨٩٢٤٩ ٥٥٧٨٩٦ دولار

(المصدر / مجلة كوارترلى ايكonomik ريفيو التي تصدر في جنوب افريقيا

- الرابع الثالث من عام ١٩٧٨)

ان بريانا لا تزال الشريك التجارى الاول لجنوب افريقيا رغم اضطراب اقتصادها ، وقد قالت مجلة انفستور كرونىكل " التي تصدر في بريانا ، أن الصادرات البريطانية الى جنوب افريقيا ليست كبيرة ، ولكن واردات بريطانيا من جنوب افريقيا تزيد على صادراتها اليها ، وقد بلغت قيمة هذه الواردات ٩٨٠ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٧٧ (الجنية الاسترليني = ٢٤٠ امريكي)

(١٦)

وفي عام ١٩٧٨ نشرت إدارة التجارة البريطانية الإحصائيات التالية بشأن المبادرات التجارية مع جنوب إفريقيا * بلغت قيمة الواردات البريطانية من جنوب إفريقيا ١٦٧٣ مليون جنيه استرليني في خلال الشهرة الأولى من عام ١٩٧٨ ، بينما لم تتجاوز قيمة الصادرات ٤٥٥ مليون جنيه استرليني ، وكانت الواردات البريطانية تشمل بصفة خاصة منتجات مصنعة (٣٠٠ مليون جنيه استرليني) ، ومساند مواد معدنية (٧٣٠ مليون جنيه استرليني) ، وفاكهه وخضروات (٩١٦ مليون جنيه استرليني) ، أما الصادرات البريطانية فإنها كانت تشمل بصفة خاصة الآلات ومعدات النقل (٣٠٠ مليون جنيه استرليني) منها ٩٣٨ مليون جنيه استرليني قيمة سيارات ، كما كانت تشمل المنسوجات ومحلي المنتجات المصنعة ، وهذه الإحصائيات التي أذاحتها إدارة التجارة البريطانية نشرتها أيضاً بعد ذلك مجلة " راند ديلي هيل " التي تتصدر في جنوب إفريقيا في عددها المؤخر ٤ ديسمبر ١٩٧٨

وسمة شريك تجاري هام آخر لجنوب إفريقيا ، هو فرنسا ، فقد ازدادت تجارة فرنسا معها زيارة كبيرة في عام ١٩٧٨ ، وقد أذاع مكتب وكالة الانباء الفرنسية في جوهانسبرغ أخيراً أن " التوريدات البحرية ذات الطابع المدني للبحرية التجارية في جنوب إفريقيا هي سبب هذه الزيادة التي بلغت ٤٠٪ من حجم المبادرات بين فرنسا وجنوب إفريقيا في عام ١٩٧٨ " ، وطبقاً للاحصائيات المتعلقة بالشهرة العشرة الأولى من عام ١٩٧٨ (فإن المبادرات التجارية بين فرنسا وجنوب إفريقيا ارتفعت من ٢٦٨٤ مليون راند في عام ١٩٧٧ إلى ٧٤٠٦ مليون راند في عام ١٩٧٨)

(١٧)

وقد بلغت قيمة مجموع صادرات جنوب افريقيا الى فرنسا خلال هذه المدة ٥٣٣ مليون راند مقابل ٢٨٢ مليون راند في كل عام ١٩٧٧ ولزيادة تمكّن جنوب افريقيا من تجارة انشئت غرفة تجارية فرنسية - جنوب افريقيا في جوهانسبرغ .

وتتجه كثير من البعثات التجارية الفرنسية الى جنوب افريقيا ، وبالعكس وفي مجال صناعة السيارات فان شركة " ستروين - بيجو " الفرنسية باعت لجنوب افريقيا ١٣١٢٢ سيارة في عام ١٩٧٨ وحده وقد نشر هذا النها " الاتحاد الوطني لاصحاب صناعة السيارات في جنوب افريقيا " .

وقد ازدادت التجارة زيادة كبيرة بصفة خاصة بين فرنسا وجنوب افريقيا في قطاع التصدير ، وقد نشرت صحيفة " ايكتو " اليومية الفرنسية في عددها الصادر في ١٢ يناير ١٩٧٨ أن " فرنسا تزداد اعتمادا يوما بعد يوم على جنوب افريقيا في حصولها على المصادر " ، وقالت مجلة " دراو ايه ليبرتيه " (الحق والحرية) الفرنسية في عددها رقم ٧٣ الصادر في شهر يونيو ١٩٧٨ أن " واردات فرنسا من جنوب افريقيا تمثل ٤٠٪ من المنجنيز ، و ٢٦٪ من الانثيمون ، و ٢٥٪ من الفاناديوم ، و ٢٠٪ من الكروم ، و ١٩٪ من البلاتين ، و ٥٪ من الفحسم " لهذا ازدادت تجارة جنوب افريقيا مع اليابان بمعدل سريع ، وتعتبر جنوب افريقيا الشريك التجاري الثالث للإمارات في الزيارة الافريقية ، وقد نشرت مجلة " افريكا " في عددها رقم ٨٧ الصادر في شهر نوفمبر ١٩٧٨ أن قيمة الصادرات اليابانية الى جنوب افريقيا في عام ١٩٧٧ بلغت ٧١٨ مليون دولار أمريكي مقابل واردات بلغت قيمتها ٢٣٥ مليون دولار . وفيما يتعلق بمجموع المبادرات التجارية

لجنوب افريقيا ، فإن اليابان تُحتل المركز الرابع بعد بريطانيا و الولايات المتحدة ، وجمهورية المانيا الفيدرالية ، وفي شهر نوفمبر عام ١٩٧٨ وحده كانت أكثر السيارات مبيعا هي سيارات "توبوتا" (٢٠١٩ سيارة) و "داتسون بنسين" .

وفي قطاع صناعة الالخشاب تُحتل اليابان مركزاً ممتازاً ، ففي خلال الربع الأول من عام ١٩٧٨ أصدرت جنوب افريقيا إلى اليابان ٢٦٪ من مجموع صادراتها من الالخشاب .

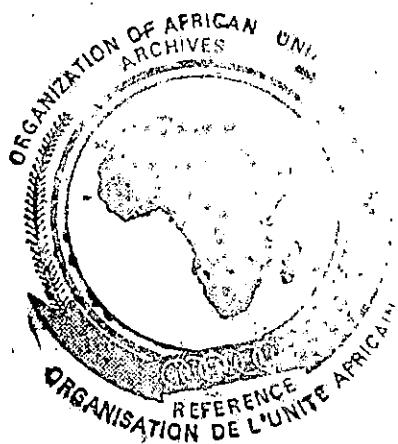
وتحتل العلاقات التجارية بين إسرائيل وجنوب افريقيا طابعاً خاصاً ، فقد جاء في تقرير نشرته الأمم المتحدة برقم Add. 2/ 33/ 22/ A بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٧٨ أن العلاقات التجارية بين إسرائيل وجنوب افريقيا إنما تُفسّر الروابط الخاصة القائمة بين الدولتين ، وقد تطورت هذه العلاقات بصفة خاصة عام ١٩٧٣ ، وهو العام الذي قررت فيه كل الدول الأفريقية ، عضواً منها مع شقيقاتها الدول العربية ، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع نظام إسرائيل الصهيوني الذي عاود ، مرة أخرى عدوانه ضد الدول العربية .

ومنكذا فإنه في عام ١٩٧٧ ، طبقاً لما جاء في التقرير المعنون "الواردات العسكرية" بلغت هذه الواردات ١٥٠ مليون راند والصادرات حوالي ٦٠ مليون راند وفي خلال الأربعة شهور الأولى من عام ١٩٧٨ ازدادت الواردات بنسبة ٥٪ ان ارتفعت من ٦٠ مليون إلى ٦٥ مليون راند .

وتصدر جنوب افريقيا إلى إسرائيل المنتجات التالية

(١)

الخشب المنشور	-
الاسبتوس	-
الدخان	-
الواح معدنية	-
المجنيز الحديد	-
المنتجات الغذائية المحفوظة	-
وتصدر اسرائيل، الى جنوب افريقيا المنتجات التالية /	_____



المعدات العسكرية	-
اليوتان	-
علف الحيوانات	-
المعلميات	-
آلات خاصة	-
المنسوجات	-
المنتجات الكيماوية	-
قطلخ غيار السيارات	-
منتجات صيد لانية	-

(المصدر / تقرير الامم المتحدة رقم A/33/22/Add. 2)

و رقم a/12858/Add. 2

(٢٠)

وقد نظمت عدة ندوات سواء في جنوب افريقيا او في اسرائيل لتعزيز التجارة بين الدولتين ، وقد القى وزير التجارة في جنوب افريقيا خطابا قال فيه أن " افضل وسيلة لدعم التجارة بصورة ملحوظة في الاتجاهين بين اسرائيل وجنوب افريقيا هو اقامة مشروعات بين القطاعات الخاصة في الدولتين في مجال استخراج المعادن ، وصناعة المنتجات المصنعة والتوزيع " .

ويزداد دعم المبادرات التجارية بين اسرائيل وجنوب افريقيا عاما بعد عام منذ ١٩٧٣ ، وقد قالت مجلة "الأسواق الاستوائية" في عدد لها الصادر فسي ٤٢ ديسمبر ١٩٧٨ أن جنوب افريقيا ارسلت الى اسرائيل بعثة تجارية لتنمية المبادرات التجارية بين الدولتين ، ونشرت صحيفة "تونا بوينت" التي تصدر في جنوب افريقيا في عدد لها الصادر في ٢ فبراير ١٩٧٩ أن السيد جاك روزمارين رئيس غرفة العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وجنوب افريقيا قد صر بأن الصادرات الاسرائيلية الى جنوب افريقيا بلغت قيمتها ٤٣٠ مليون دولار في عام ١٩٧٧ وفى نفس الفترة بلغت قيمة صادرات جنوب افريقيا الى اسرائيل ١٥٥٥ مليون دولار ، وفيما بين شهرى يناير وأغسطس من ١٩٧٨ استوردت جنوب افريقيا من اسرائيل سلحا قيمتها ٦٤٢ مليون دولار وصدرت اليها ما قيمته ١٢٤٥ مليون دولار ، وهذا المبلغ لا يتضمن مبيعات الحاس التي تجرى عن طريق هيئة للبيع مقرها لندن كما قالت مجلة "افريكا كونفيدنسيل" الصادرة في ٤ أغسطس ١٩٧٨ أن التجارة بين اسرائيل وجنوب افريقيا قد ازدادت بنسبة ٤٠٠٪ من عام ١٩٧٣ ، ومن الواضح اذن ان التجارة بين اسرائيل وجنوب افريقيا قد نمت وتزاد يوما يوما بعد يوم بصورة كبيرة .

(٢١)

وهذه العلاقات التجارية تشير الكثير من القلق ولا سيما ان اسرائيل أصبحت منذ بعدها الوقت رأس جسر في التجارة بين جنوب افريقيا وبين دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة ، وهذا الترتيب قد اعد بالتأييد بخيبة مواجهة اي حظر محتمل من جانب الامم المتحدة ضد جنوب افريقيا . وتشير الاتفاقيات المعقودة بين الدول الاوروبية واسرائيل الى ان " المنتجات المصنوعة في اسرائيل والتي ادخلت عليها عطايا تمويلية بنسبة ٤٠٪ على الاقل تستطيع ان تدخل بحرية دون اية ضرائب ، ففي دول السوق الاوروبية المشتركة " (مجلة افريكا كونفیدنسيل الصادر في ٤ اغسطس ١٩٧٨) . ونفس الشيء ينطبق على المنتجات الاسرائيلية المصدرة الى الولايات المتحدة ، وهذه الترتيبات تتتيح لجنوب افريقيا ان تبيع الحديد والصلب نصف المصنوع في مصانعها " ايسكوف " لمصنع كور ميتال انڈ ستريز " في تل ابيب الذي يحيد تصدیرها بعد ذلك الى اوروبا والولايات المتحدة ، وهذا يفسر ان ٦٠٪ من منتجات جنوب افريقيا المصدرة الى اسرائيل هي منتجات مصانع " ايسكوف " ، اي الحديد والصلب .

ومن جهة اخرى فإن اسرائيل وجنوب افريقيا قد عقدتا أخيراً اتفاقية هامة تتعلق بتوريد الفحم ، وقالت في هذا الصدد صحيفة " صاندای تایمز " التي تصدر في جوهانسبرغ في احد اعدادها الصادرة في شهر يناير الماضي انه بموجب هذه الاتفاقية " ستقوم جنوب افريقيا بتسلیم اسرائيل في المراحلية الاولى مليون طن من الفحم سنوياً " ويبلغ ثمن ذلك سنوياً ٣٣ مليون دولار .

(٢٢)

وفيما يتعلّق بروسيّا الجنوبيّة فانه يوجد علاقات تجاريّة بينها وبين بعض الدول ، ولكن المعاملات التجاريّة تتم في هذا الصدد بكثير من الحذر بالمقارنة بحالة جنوب إفريقيا ، لأن العقوبات المفروضة على روسيّا الجنوبيّة ينصي عليها الفصل السابع من عثاق الأمم المتّحدة وهذا الحذر النسبي يفسّر ان الاحصائيات التجاريّة مع روسيّا الجنوبيّة اما ناقصة او غير موجودة .

وتشير المعلومات الظليلة التي تسرت عن تجارة روسيّا الجنوبيّة الى انه رغم الحظر فإن روسيّا لا تزال تمارس تصريف منتجاتها في الأسواق الدوليّة كما أنها لا تزال تحصل على ما تحتاجه من سلع من نفس هذه الأسواق .

وقد قال مجلّت "بيزنس هيرالد" في عددٍ لها الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٧٨ أن مبيعات روسيّا الجنوبيّة قد ازدادت خلال الشهور الشمانيّة الـ ٦ من عام ١٩٧٨ بنسبة ٦٣٪ وبلغت ٤٥٧٤ مليون دولار ، وفي خلال هذه المدة اشتترت روسيّا من دول أوروبا الغربيّة سلعاً قيمتها ٣٨٢٣ مليون دولار أي ان الزيادة بلغت ٨٪ بالنسبة لنفس المدة المقابلة في عام ١٩٧٧ .

وقد أذاعت وكالة الانباء الفرنسيّة في هذا الصدد في ١٢ ديسمبر ١٩٧٨ أن السلطات الهولندية صادرت ٦٠٠ طن من لدّة الكروم في ميناء روتردام ، وقد قدم أحد خبراء الأمم المتّحدة معلومات تفيد انه جرت مبارلات تجاريّة بين سويسرا وروسيّا الجنوبيّة في خلال المدة المذكورة من يناير إلى سبتمبر ١٩٧٨ .

وفيما يلي بيان بهذه المداولات /

(٢٣)

نوع	القيمة بالفرنك السويسري	القيمة بالدولار الامريكي
الواردات	١٢٦٥٩٥٢٣	١٨٨١٨٧
المادرات	٤٤٦٨٤٢	١٣٤٦٩٦٢

(المصدر / الحالة رقم ٢١٤ في ١١/١٥، ٢٨/١١) لجنة العقوبات بالام

المتحدة) .

ومن هذه الامثلة القليلة المتعلقة بالتجارة مع النظميين المنصوريين في افريقيا الجنوبيّة ، فإنه يبدو ان العقوبات الدوليّة يجري انتهاكها باستمرار وان التجارة مع هذين النظميين لا تزال نشطة على عكس ما يريد المجتمع الدولي ولا تزال تتدفق رؤوس اموال كبيرة على سوق الاستثمارات في هاتين الدولتين اللتين تندد بهما الجماعة الدوليّة .

ب) الاستثمارات وعمليات المغول

ان الاستثمارات الواسعة التي تجري في جنوب افريقيا ترجع الى رخصة اليد العاملة في هذه الدولة وكذلك الى عدد آخر من العوامل التي تتيح للمستثمرين الحصول على ارباح بسرعة كبيرة ، وعلى سبيل المثال فان الاستثمارات البريطانيّة في جنوب افريقيا ، التي تبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني ، أو ٦٠٪ من مجموع الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا تدر سنويًا ربحاً صافياً يقدر بـ ٢٦٦ مليون جنيه (مجلة انفستور كرونيكل اللندنية التي تكتب في الشؤون المتعلقة بالوراق المالية) .

وتقول النشرة رقم ، في وكالة انباء جنوب افريقيا أن ارباح السنوية للاستثمارات في جنوب افريقيا تتراوح بين ١٥ و ٢٠٪ .

(٤٤)

وقد جاء في التقرير رقم ١٤/٧٨ الذي نشر في يونيو ١٩٧٨ بشأن الاستثمارات في جنوب إفريقيا أن المملكة المتحدة لا تزال على رأس الدول المستثمرة في جنوب إفريقيا حيث تطّلع ٢٠٪ من الاستثمارات في جنوب إفريقيا إلى هذه الدولة، وتأتي الولايات المتحدة في المركز الثاني في مجال الاستثمارات إليها جمهورية ألمانيا الفيدرالية، ثم اليابان، ثم فرنسا، وتشترك أيضاً في هذا النشاط عدد آخر من الدول التي يطلق عليها اسم

العالم الحبر

قائمة بـ ١٠ دول التي تمارس شركاتهما

عمليات الاستثمار في جنوب إفريقيا

=====

الدول	عدد الشركات
استراليا	١٠٠
بلجيكا	٤٦
كندا	٣٩
الدنمارك	١٠
فرنسا	١١٦
جمهورية ألمانيا الفيدرالية	١٣٥
إيطاليا	٢١
هولندا	٩٢
اليابان	٢
نيوزيلندا	٢
السويد	٦٤

(٢٥)

١٨

٦٩٩

٥٣٩

سويسرا

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة

الابطال

١٨٨٣

(المصدر / التقرير رقم ١٤ / ٧٨ الصادر من الام المتحدة وقد نشر في شهر يونيو ١٩٧٨)

وقد نشرت صحيفة " فاينانشیال ميل " التي تصدر في جنوب افريقيا في عددها العدد ١٥ ديسمبر ١٩٧٨ أن الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا قد زادت بقدر ٨٪ في عام ١٩٧٧ ، كما ازدادت استثمارات دول السوق الاوروبية المشتركة بنسبة ٣١٪ ، وازدادت استثمارات السنديون الاوروبية الاخرى غير الدول التسع الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة بنسبة ١١٪ ، اضافة الى الاستثمارات الامريكية في هذه المنطقة فقد ازدادت بنسبة ١٢٪ ٨٪

وقد جاء في النشرة رقم ٩ لوكالات انباء جنوب افريقيا في شهر نوفمبر ١٩٧٨ أن ١٠٪ من الاستثمارات البريطانية في الخارج توجد في جنوب افريقيا حيث تعمل ٤٠٠ شركة بريطانية و ١٠٠ من فروعها ، كما جاء في هذه النشرة أن ١٧٪ من جميع الاستثمارات الاجنبية الموجودة في جنوب افريقيا هي استثمارات امريكية . وقبل ذلك قالت مجلة " افريكا كونفنديشنال " في عددها الصادر في ١٥ ديسمبر في مصر اشارتها الاحصائيات التي نشرتها ادارة التجارة الامريكية ان الشركات الامريكية تفتش زبارة رؤوس اموالها في جنوب افريقيا ، وهي رؤوس اموال التي بلغت قيمتها ٢٧٧ مليون دولار في عام ١٩٧٩ مقابل ٢٣٠ مليون دولار في عام

(٢٦)

١٩٧٨

وقد أعلنت شركة "فورد موتور" في العام الماضي أنها تنوى تخصيص صلح إضافي قيمته ١٠ ملايين دولار لدعم انشطتها في جنوب إفريقيا، ويشمل رأس المال الذي تستثمره هذه الشركة الأمريكية في جنوب إفريقيا ٣٥ مليون دولار كما أن رأس مال شركة أمريكية أخرى، وهي شركة "كالتكس" يصل إلى ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٧٨.

وقد نشرت صحيفة "ساند اى تايمز" التي تصدر في جنوب إفريقيا في ٢ ديسمبر ١٩٧٨ أن شركتين من أكبر شركات التعمدين الأمريكية قد قررتا استثمار رؤوس أموال كبيرة في مشروع لاستغلال مناجم معدن الكروم والبلاتين في منطقة الترسانة وهما الشركتان بـ "أونا، اتناشونال" وـ "وكساس جالف".

وقالت جمعية رجال الأعمال البريطانيين الفيدرالية استثمار رؤوس أموال ضخمة في جنوب إفريقيا، وقد أعلنت غرفة التجارة والصناعة (المانيا الغربية - جنوب إفريقيا) أن استثمارات المانيا الغربية في جنوب إفريقيا ازدادت بنسبة ٣٪ في النصف الاول من عام ١٩٧٨، وهذه الاستثمارات التي تمثل ١٠٪ تقريباً من الاستثمارات الأجنبية في هذه الدولة تقدر بـ ٨١ مليون راند، وفي عام ١٩٧٨ وحدها ازيد من استثمارات المانيا الغربية في جنوب إفريقيا بنسبة ٦٠٪.

وما يجدر ذكره ان الاستثمارات البريطانية والأمريكية والالمانية الغيرية تتمثل وحدها ٨٧٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية في جنوب إفريقيا، اما الـ ١٣٪ الباقية فانه تطبيعاً عدداً دول اوروبية أخرى، واليابان، وأستراليا وقد نشرت مجلة "فاكتوراند ريبورتس" (حقائق وتقارير) الصادرة في ١٦ فبراير ١٩٧٨ أن شركة "أوليكون الكندي" تروي من "السلويسري" أن

(٢٧)

التي تصنع الاجهزه الكهربائيه قد استثمرت مبلغ ١٥٠ مليون راند في فرع
الموجود في جنوب افريقيا ، مما يجعل مجموع استثماراتها في جنوب افريقيا
٤٢٠ مليون راند . ويهدر فرع هذه الشركة الموجود في جنوب افريقيا ان يستحوذ ،
بفضل تحدي وتطوير منشاته على الجزء الاكبر من سوق الاجهزه الكهربائيه الذي
يمثل حوالي ٤٠ مليون راند في هذه الدولة .

وقد زادت مجموعة شركات "هيكل" الألمانية الغربية بنسبة ٢٠٪ مساهمتها
في صناعة مسحوق الخسيل في جنوب افريقيا في عام ١٩٧٨ . وسيصل هذا المبلغ
إلى ٤٠ مليون راند في عام ١٩٨٠ (مجلة الأسواق الاستوائية في ٦ مارس ١٩٧٩) .

وقد اتخذت بعض الدول ، وعددها قليل في الواقع ، تدابير تستهدف
الحد من استثماراتها ، ومن هذه الدول السويد التي قدم فيها إلى البرلمان
مشروع قانون يستهدف حظر الاستثمارات في جنوب افريقيا وفي ناميبيا .
وقد وجهت بولندا من جانبها نداءً إلى شركاتها التي تعمل في جنوب افريقيا
طلبت منها فيه الالتزام بمدونة قواعد السلوك المتبعه في السوق الاوربيه
المشتركة .

وبالاضافة الى هذه الاستثمارات الشخمه فإن جنوب افريقيا تحصلت
على قروض لتمويل عدد من المشروعات الاقتصادية .. وقد ذكر السناتور
أوبين «روزوك» وزير مالية جنوب افريقيا في تصريح أدلى به في نهاية شهر
نوفمبر الماضي عقب عودته من فرانكفورت ونشرته مجلة "الأسواق الاستوائية"
في ٨ ديسمبر ١٩٧٨ أن "دولة جنوب افريقيا قد حصلت على قرض اوريبي قيمته
٢٥٠ مليون دولار" . ويقال ايضاً ان "بنك المينا الألماني قد منحت في هذا العام
(١٩٧٨) قرضاً للمؤسسة شبه حكومية للكهرباء "اسكوم" وذلك لـ المؤسسة

(٢٨)

للحديد والصلب تابعة للدولة . ومن جهة اخرى فقد نشرت صحفة "افريكا
لند فايد نشيال" في عددها الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٧٨ أن البنك
الأمريكية قد قدمت قرضاً قيمته ٣٠٢ مليون دولار وهو يمثل تقريباً ٦٪ من المخزون
لجنوب افريقيا :

وقد نشرت صحفة "فاينايشيال تايمز" البريطانية من جهة اخرى في
٢٣ ديسمبر ١٩٧٨ ان "ثلاثة بنوك، أمريكية رئيسية قد قدمت قرضاً قيمته ٣٠٣ مليون
 RAND لجنوب افريقيا" . وهذه البنوك هي : بنك اوف أمريكا ، وتشيز مانهاتن ، ومورجان
جارتنى . ومرة ٥٥٪ من القرض خمس سنوات وهو بقائمة قدرها ٦٨٦٪

وتشترك ايضاً بعض البنوك الألمانية في تمويل عدد من المشروعات في
جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد تتول بعض وثالات الأنبياء ان بنك "بايريش
لاندز بانك جيرز نترال" قد قدم قرضاً قيمته ٢ مليون مارك ألماني (الدولار
الأمريكي = ٢٤٠٠ مارك ألماني) لحساب المؤسسة البترولية في جنوب
افريقيا . ومرة القرض خمس سنوات بقائمة ٧٪

بيان بالفروض الألمانيّة لنظام جنوب إفريقيا

لسنة ١٩٧٨ وحدة

المؤسسة الألمانيّة مانحة القرض	ال المؤسسة المستفيدة من القرض في جنوب إفريقيا	سنة القرض	سنة استرداد القرض	قيمة القرض
بای فيرنسيك	ISC / OR	١٩٧٨	١٩٨٠	٥٠ مليون مارك الماني
B. H. F.	ESCOM	١٩٧٨	١٩٨١	" " ٤٠
درسدن براند	ESCOM	١٩٧٨	١٩٨١	" " ٢٠
كومرزبانك	دبّة الإذاعة في جنوب إفريقيا	١٩٧٨	١٩٨١	" " ٢٥
درسدن براند	دبّة التنمية الصناعيّة	١٩٧٨	١٩٨٣	لم يعلن
B. H. F.	S. A. R.	١٩٧٨	١٩٨٤	٥٠ مليون مارك الماني
دوتشن براند	S. A. R.	١٩٧٨	١٩٨٥	" " ٢٥
B. H. F.	مدينة جودهانسبرج	١٩٧٨	١٩٨٦	" " ٥٠
بای فيرنسيك	ISCOR	١٩٧٨	١٩٨٦	لم يعلن
باير هيويتكن - وشلباي	ستاندارد بانك / جنوب إفريقيا للإستيراد والتصدير	١٩٧٨	١٩٨٦	٥٠ مليون مارك الماني
" " "	هيئة التنمية الاقتصاديّة	١٩٧٨	١٩٨٦	" " ٢٥

(٣٠)

ان هذه المبالغ الشخمة من الأول تد افرقت ايضا سوق رود يسيما الجنوبيه عن طريق جنوب افريقيا ، غير انه من الصعب للفاية معرفة حقيقة الأرقام فيما يتعلق بروديسيما ، لأن القروض تقدم بحد رشيد الى الحد الذي لا يستطاع فيه سوى شركاء هذا النظام معرفة هذا السر .

غير ان بعض المعلومات يمكن ان تتسلب في هذا الصدد ، وعلـى سبيل المثال فإنه علـى فـي خلال السنة المالية ١٢٨ - ١٩٧٩ حصلت على قرض طـويل الأجل قيمته ٨٠ مليون دولار رود يسي من السوق الداخلية . وهذا الاجراء ينبع الا يخدع احدا ، لأن الامر يتعلق بشكل واضح بتمويل المجهود الحربي من اجل حماية المصالح الاجنبية في رود يسيما . وقد استطاع النظام القائم على حكم الاقلية في افريقيا الجنوبيـة بمساعدة بعض الدول ، انشاء قوة عسكرية رهيبة .

٤) التعاون العسكري والذرى

ان جنوب افريقيا مستمرة في تطوير وتدعم قوتها العسكرية ، وقد تمكـن هذا النظام بالفعل من بناء ترسانة عسكرية كبيرة الى الحد الذي استطاع معه ان يحصل على تقنيات ذرية دقيقة . ولكن يحقق ذلك فـانه كان يتمتعـن عليه ان يستفيد من مساندة وتعاون دول معينة .

٥) التعاون العسكري

ان نظام جنوب افريقيا ينفق سنويـا مبالغ طائلة من المال للدفاع عن سياسة الفصل العنصـري التي تثير الجدل سواء في الداخل او في الخارج . وقد ذكرت صحيفة "راند ديلي ميل" الصادرة في ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ ، ان جنوب افريقيـا

تنفق سنوياً ما يزيد على ٢٠٠ مليون راند لاستيراد الأسلحة رغم القيود المفروضة على هذه الدولة فيما يتعلق بشراء المعدات العسكرية.

وقد نشرت صحيفة "صنداي نيوز" التي تصدر في دار السلام مقالاً بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٧٨ أن جنوب أفريقيا اعتمدت مبلغ ١٥٥٠ مليون راند للنفقات العسكرية في السنة المالية ١٩٧٨ - ٧٩ وأن ثلث هذا المبلغ قد خصص من لشراء الأسلحة من الخارج. وقالت هذه الصحيفة التنزانية أن جنوب أفريقيا ما كانت تستطيع أن تتحمل هذه النفقات العسكرية الطائلة إلا بفضل المساعدات التي تقدمها لها بعض الدول. وقد كان هذا هو أيضاً رأي لجنة الحقوقية التابعة للأمم المتحدة، فقد صرخ رئيس هذه اللجنة في بيانه الصادر في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٨، بعد أن أعلن أن اللجنة قد شاهدت فيما تسجيلياً أعدته الإذاعة البريطانية والإذاعة الكندية، بأنه "توجد حالة خطيرة تتعلق بانتهاك المقويسات لا جبارية المفروضة ضد روديسيا، وانتهاك الحظر المفروض على هجمات الأسلحة التي ترسل إلى جنوب أفريقيا". وأمامه بهذا البيان أنه من الواضح أن نظام الحكم في أفريقيا الجنوبية يتلقىان كل نوع من الأسلحة بفضل مساعدة شبكة دولية سرية جيدة الثنائي، تعمل على انتهاء العثار، وشمة بارق عديدة تستخدم لتمكين جنوب أفريقيا من الحصول على أسلحة...". ويبدو بوضوح أن القرار رقم ٤٤ الذي يحظر إرسال الأسلحة إلى جنوب أفريقيا والذي اتخذ في ٤ نوفمبر ١٩٧٧ لم يحترم بصورة تافهة فقد اتسع أن أسلحة من تلك الأنواع، بما في ذلك الملاعات المقاومة لارتفاع ترسل إلى نظام الحكم المنشرين في أفريقيا الجنوبية.

وقد اذاعت وثالة ناصر برتية وردت لها من مابوتو ونقلتها صحيفة "اثيوبيان هيرالد" في ٢٤ ديسمبر ١٩٧٨ وقد جاء فيها أن "الدول الغربية" ولاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا وجمهورية المانيا الفيدرالية وكذلك اسرائيل تواصل تعزيز الترسانة العسكرية لنظام الفصل العنصري . ومن جهة أخرى أكد السيد بـ . مارياس رئيس شركة صناعة الاسلحة في جنوب افريقيا (ARMCOR) أن القوات المسلحة في جنوب افريقيا أصبحت الان افضل تسلیحها مما كانت عليه منذ عام مضى .

وتحتل جنوب افريقيا حاليا ٦٠٠ طائرة قتال ، و ٣٠٠ طائرة هيليكوبتر مجهزة لمكافحة حرب رباب العصابات ، و ٦٠٠ دبابة ، و ٢٠٠ سيارة مصفحة . الخ . و معظم هذه الاسلحة جاءت من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وجمهورية المانيا الفيدرالية ومن اسرائيل ايضا بالطبع.

وقد جاء في دراسة ممتازة قام بها استاذان في جامعة دار السلام ونشرتها مجلة "فالكتس آندريبورتس" (حقائق وتقاويم) بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٧٦ وقد تضمنت تفاصيل مثيرة عن شحنات الاسلحة التي ترسل الى جنوب افريقيا منذ عام ١٩٦٣ حتى اليوم . وجاء في هذه الدراسة ان شهادة اربع وسائل قد استخدمنت بواسطة الولايات المتحدة لتزويد جنوب افريقيا بالاسلحة .

الوسيلة الاولى :

وضعت على الطائرات العسكرية علامات تشير

(٣٣)

الى انها "طائرات مدنية" وقد طبع هذا الاجراء بصفة خاصة على الطائرات من طراز "Swearingen" 16 Lockheed L-100 و 22 Cessna 185 Merlin IV و قد استخدمت هذه الطائرات في الاغراض العسكرية سواء في انجلترا او في ناميبيا .

الوسيلة الثانية: اعطيت تراخيص بعض انواع الطائرات الامريكية في الخان ، مثل الطائرات من طراز AL-60 AERONAUTICA MACCHI و LOCKHEED

التي تم صنعها في ايطاليا ثم ارسلت بعد ذلك إلى جنوب افريقيا .

الوسيلة الثالثة :

تم بيع طائرات امريكية الى بعض الشركات او الافراد في جنوب افريقيا ، ثم كانت حكومة جنوب افريقيا تستحوذ عليها بعد ذلك كلما اقتضت الحاجة وكتبت قائدي هذه الطائرات من البيض وقد تم تدريسيهم في معظم الاماكن بواسطة الحكومة . وقد باعت الولايات المتحدة عددا من الطائرات بهذه الوسيلة الى جنوب افريقيا خلال الفترة من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٢٦ . وما يذكر انه في ديسمبر ١٩٢٧ وفي الوقت الذي فرض فيه الحظر التجاري على ارسال الاسلحة ، سمحت الولايات المتحدة ببيع ست طائرات من طراز (CESSNA) لجنوب افريقيا . وفي بداية ١٩٢٨ وأفاقت الولايات المتحدة اياها على ارسال طائرات بين ٢٠ و ٤٠ طائرة خفيفة الى جنوب افريقيا . وهذه الطائرات يمكن ان تستخدم في نقل القوات في القرى الصغيرة وفي الادفال .

الوسيلة الرابعة :

وهي تتلخص في أن الولايات المتحدة تقوم بارسال محركات لتركيبها في طائرات عسكرية اخري . وقد ارسلت

(٣٤)

على سبيل المثال الى اسرائيل محركات طائرات من طراز ٧٩ - ج من صنع شركة General Electric لتركيبها في طائرات "كفيه" المقاتلة، وقد تم ايضا بيع عدد كبير من هذه الطائرات لجنوب افريقيا ، كما تم تسليم انواع اخرى من الاسلحة بمثل هذا الاسلوب ، ومنها عدد من السيارات المصفحة من مختلف الانواع . وقد صرخ الدكتور بوتجيتر وهو احد مديرى شركة صناعة الاسلحة في جنوب افريقيا في مجلة " ذى سيتزن " التي تصدر في جنوب افريقيا في حديث نشرته المجلة في ٢٧ نوفمبر ١٩٧٨ بان " كل الاسلحة تقريبا التي تم بيعها لجنوب افريقيا منذ عام ١٩٦٣ قد تم الحصول عليها رغم قرار العقوبات المفروضة بواسطة الام المتحدة . وفي خلال هذه الفترة كانت فرنسا هي التي صربت الرقم القياسي في انتهاك هذا القرار وفي بيع الاسلحة لجنوب افريقيا ، اذ ارسلت اليها سيارات مدرعة ، ودبابات هجوم ، وطائرات مطاردة ، وطائرات هيليكوبتر ، وصواريخ ، وطائرات قاذفة للقنابل من كل نوع ، وطائرات مضادة للغواصات ، الخ . وقد تكشفت اسرائيل ، وهي الخليفة المفترزة لهذه الدولة بتزويد جنوب افريقيا بالسعدات البحرية والاجهزة الالكترونية للمدرعات ، والمعدات الخاصة بمكافحة التخريب " .

وقد جاء في التقرير رقم ٢/٣٣/٢٠٠٠٠٠٢ الذي نشرته الام المتحدة في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٨ حول العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، ان " اسرائيل وعدت جنوب افريقيا بتزويدها بست سفن حربية قديمة من طراز " ريشيف " المزودة بنوع متطور جدا من صواريخ " جابريل " ، ومدفع اوتوماتيكية عيار ٧٦ ملم ، وقد اعفى طوربيد مضادة للغواصات ، ونظام لا ستكمشاف الغواصات ، واجهزه الكترونية " . وقد قام الاسرائيليون بتدريب اطقم جنوب افريقيا التي ستتولى تشغيل هذه السفن وذلك في القواعد البحرية الاسرائيلية . وقد تم تسليم بعض هذه السفن في عام ١٩٧٧ ، كما تم تسليم ثلاثة منها في عام ١٩٧٨ ، وسيجري تسليم الباقى في عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وهذا وقد نشرت صحيفة " اثيوبيان هيرالد " في عددها الصادر في ٤/٢/١٩٧٨ ان جنوب افريقيا وقعت عقودا عسكرية مع اسرائيل قيمتها ٢١٨ مليون دولار .

(٣٥)

ويفيد بروكسيما الجنوبية فإن استهلاكها على الأسلحة يعتبر شيئاً فاضحاً . فالنفقات العسكرية الرسمية التي وصلت في منها إلى ١٥٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٧٧ ، قد قفزت فجأة إلى ٢٤٢ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، أي أنها ارتفعت بمقدار ٨٣ مليون دولار أمريكي في خلال عام واحد . وروكسيما الجنوبية مسؤولة إلى انفاق هذه المبالغ الخيالية لكي تستطيع مواجهة حرب التحرير التي تعرّز تجاهها ملحوظاً جداً . وللاسف، فإن روكسيما الجنوبية تتضمن بمساندة الدوائر الخارجية ، وعلى سبيل المثال فإنها رغم أنها لا تصنع الطائرات وتقع تحت طائلة الحظر الشامل منذ حوالي ١٠ سنوات ، فإنها كانت في عام ١٩٧٧ تملك ٤٨ طائرة مقاتلة . وفي عام ١٩٧٨ كانت تملك ٨٤ . وينص كابتن لا تملك سوى ١٢ طائرة من طراز فامباير في عام ١٩٧٧ ، فاصبحت تملك ١٨ في عام ١٩٧٨ . وهكذا .

المصدر : الميزان العسكري ١٩٧٧ - ١٩٧٨ و ١٩٧٧ - ١٩٧٦

وقد حصلت روكسيما الجنوبية في عام ١٩٧٧ على ٤ طائرة طراز CESSENA F. 337 . من فرنسا ، وعلى ٤ طائرة طراز BN - 2 A Islander . من بريطانيا ، وعلى ٤ طائرات طراز BRONCO . من الولايات المتحدة الأمريكية . وفي بداية عام ١٩٧٨ ، حصلت روكسيما الجنوبية على ١٢ طائرة هيليكوبتر طراز Agusta Bell 205 . التي تشتهر حالياً في المصانع العسكرية . وهذه الطائرات أمريكية الأصل ولكنها صنعت بموجب ترخيص في إيطاليا .

(المصدر : كتاب الأسلحة والتسلح في العالم : عام ١٩٧٨)

(٣٦)

وقد أقام السيد جان جيرفاس بناءً على طلب الأمم المتحدة بوصفه مسحاشاراً، باجراء تحقيق في مسألة شحنات الأسلحة التي ترسل إلى روديسيا الجنوبية. وقد تبين بوضوح من نتيجة التحقيق أن بعض الدول القرمية ترسل أسلحة عدراً إلى روديسيا الجنوبية، متنكرة بذلك للعقوبات الدولية. وبهؤخذ من تقرير السيد جيرفاس أن مجموع النفقات العسكرية الروديسيّة ارتفعت إلى ٥٣٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٧٧ - ١١٢٨.

وفيما يلى بيان يوضح تطور سلاح الجو الروديسي منذ عام ١٩٧٢ حتى

عام ١٩٧٨

جدول (١)

سلاح الجو والروديسي

١٩٧٨	١٩٧٧	مجموع الطائرات ذات الأجنحة الثابتة
١٥٤	٧٨	طائرات مقاتلة بـ
١٣١	٢٠	طائرات هليكوبتر
٨٤	١٢	البيرانيـة
١٠ مليون	٠٠ مليون	

يتعلق إلا بمتغيرات مؤقتة. والرجح أن الأرقام الحقيقة

أكبر بكثير

(٣٧)

أكبر من ذلك ، لأنه لم يكن من الممكن اجراء تقدير ولو تقريري ، لعدد بعض انواع الطائرات العاملة .

ب - يضم سلاح الجو الروسي نسبة عالية من الطائرات المقاتلة ، ونحو سراويله الى انه في حاجة الى استخدام اكبر عدد ممكن من طائراته ، فان عدد اكبر يجري من طائرات التدريب ، يجري تسليمها وتشتهر في عمليات قتالية مختلفة .

بعض الدول (٢)

انواع الطائرات التي حصل عليها سلاح الجو الروسي

خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨

<u>نوع الطائرة</u>	<u>جهة الصنع</u>
Britten - Norman BN - 2 Islander	المملكة المتحدة
Cessna - Reims FTB - 337	الولايات المتحدة / فرنسا
Cessna U - 17	الولايات المتحدة
Rockwell OV - IOF Bronce	الولايات المتحدة
North American T - 28 R	الولايات المتحدة / فرنسا
ميكرو راج - ٢	فرنسا
Aermacchi MB - 326 M Impala I	جنوب افريقيا
هليوكوبتر طراز بومبا	فرنسا
Agusta - Bell 205	الولايات المتحدة / ايطاليا
(ال مصدر / تقرير السيد جريفان في الام المتحدة)	

(٣٨)

وعلاوة على هذه الترسانة الحربية فإنه يوجد ٣٠٠٠ من المرتزقة
المنشدين إلى دول غربية يحاربون في صفوف قوات نظام إيان سميث ، وتشير
الأنباء التي أذاعتها وكالة الانباء التنزانية ونقلتها صحيفة "إثيوبيا هيرالد"
في ٦ يناير ١٩٧٢ إلى أنه يوجد في روسيا ٣٠ الف من المرتزقة بينهم نسم
٢٨٠٠ برتغالي و٣٥٠٠ أمريكي و١٨٠٠ فرنسي و١٥٠٠ من المانيا الغربية
و٨٠٠ إسرائيلي .
يتضح مما سبق أنه مما لا شك فيه أن النطامين العنصريين في إفريقيا الجنوبية
يلقian مساندة من جانب الغرب الذي يزودهما بمختلف المعدات العسكرية .

٢ - التحالف المذري

من المعروف أن جنوب إفريقيا تبذل قصارى جهدها للحصول على ، وتطويع
تكنولوجيتها في المجال الذرى ، ومن الواضح أنها ترتكب من وراء ذلك السى
ان تمثلت في النهاية سلاحا ذريا يتتيح لها الاحتفاظ إلى ما لا نهاية بمتلازم
الفضل العنصري وممارسة الأفعال العدوانية ضد الدول الإفريقية
المستقلة .

والدول الرئيسية التي تساعد جنوب إفريقيا على دعم قدراتها في المجال
الذرى هي الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وجمهورية المانيا
الفيدرالية ، واليابان ، وأستراليا ، وقد قدّمت هذه الدول بالفعل

(٣٩)

لجنوب افريقيا احدث المسائل المتقوية اليورانيوم ، كما ادریت الاختنایيسن من هذه الدولة المنصرة في الميدان الذرى ، هذا فضلا عن انها ترشل علماءها الى جنوب افريقيا للتوجيه المشورة العلمية الى زملائهم فيها ، وقد صرخ الدكتور فرانك بارنابى مدير المعهد الدولى للبحوث من اجل السلام بأن "تعاون مهذب دول غرب اوروبا مع بريطانيا في المجال الذرى يرجع الى رغبتها في الحصول على يورانيوم جنوب افريقيا وفي عدم الاعتماد على اليورانيوم الامريكى " كما اكد الدكتور بارنابى من جهة اخرى أن جنوب افريقيا تطلى القدرة الفنية ، وربما ايضا المسواد القابلة للانشطار ، التي تشيد لها انتاج اسلحة ذرية بسرعة ، رغم انها لم تصنعها بعد ، بحيث يمكن ادراجها بين الدول الذرية .

ان دول غرب اوروبا ، والولايات المتحدة واسرائيل واليابان تقع على كاهلها مسئولية جسيمة فيما يتعلق بادخال السلاح الذرى في جنوب افريقيا اما زوديسيا الجنوبي فانه يبد وانه ليست لديها اطلاع ذرية ، ولكنها تدرك انه في حالة حدوث تهديد خطير ، واذا سمحت الظروف ، فانها تستطيع دائما الاستفاده من مثلك ذرية توفرها لها جنوب افريقيا ، غير ان شمه ما يدعى الى الامثل قبل ان يتم اعداد هذه المطلة الذرية ان يتتطور الموقف في زوديسيا الجنوبي وان يتغير بذلك الحكم وما يبشر بذلك في هذا الصدد هجرة عديدة كبير من البيض من زوديسيا الى بلاد اخرى على امل ان يجدوا فيها حياة افضل

(٤٠)

هـ مسألة الهجرة

ان النظام الحنصري في كل من جنوب افريقيا ورويسيما الجنوبيـة يقوم على أساس الثقة التي تمنحها له الأئلية التي تتولى الحكم، وحركة هجرة البيـش تعتبر بمثابة بارومتر يوضح مدى الثقة في هذين النظـامـينـ، غير أنه حدث منذ بعض الوقت ان اخذت هذه الحركة تشير في اتجـاه واحد ، فالبيـش في جنوب افريقيـا وفي روـيـسيـماـ الجنـوـبـيـةـ يـفـرونـ مـنـ هـاتـيـنـ الدـولـيـنـ يـمـعـدـلـ لـاـيمـكـنـ تـصـدـيقـهـ، بـحـيـثـ يـصـفـيـنـ هـذـاـ المـوقـعـ بـأـيـهـ انـزـيفـسـكـانـيـ حـقـيقـيـ

وقد نشرت في هذا الصدد مجلة "الأسواق الـاتـرـاـغـيـةـ" الـاـسـبـوـعـيـةـ في عـدـدـهـ الـصـادـرـ فـيـ ٢٣ـ فـيـرـاـيرـ ١٩٧٩ـ مـقـالـاـ بـعنـوانـ "هـجـرـةـ الـبـيـشـ تـشـاعـرـتـ فـيـ عـامـ ١٩٧٨ـ"ـ وقد جاءـ فيـهـ انـ "الـاحـصـائـاتـ الـاخـيرـةـ تـشـتـرـيـرـ إـلـىـ أـنـ هـجـرـةـ السـكـانـ الـبـيـشـ مـنـ جـنـوـبـ اـفـرـيـقـيـاـ قدـ اـرـتـفـعـتـ إـلـىـ ٣٠٦١٢ـ شـخـصـ فـيـ عـامـ ١٩٧٨ـ"ـ وـ فـيـ نفسـ المـدـدـ هـاجـرـ إـلـيـهـاـ ١٨١٤٠ـ شـخـصـاـ مـنـ الـبـيـشـ، وـ لـكـنـ ٨٥٩٥ـ مـنـهـمـ جـاءـواـ مـنـ روـيـسيـماـ الجنـوـبـيـةـ، وـ قـدـ يـتـحـلـقـ إـلـاـ مـرـ بالـنـسـبـةـ لـهـمـ بـمـجـرـدـ عـبـورـ قـبـلـ إـنـ يـجـدـواـ بـلـادـاـ آخـرـ يـحـلـواـ فـيـهـاـ، وـ يـبـدـوـ إـنـ هـذـهـ الـحـرـكـةـ مـسـتـمـرـةـ وـ انـ الـبـيـشـ يـتـرـكـونـ جـنـوـبـ اـفـرـيـقـيـاـ بـأـعـدـادـ كـبـيرـةـ لـلـاقـامـةـ فـيـ اـفـرـيـكاـ الـلـاتـيـنـيـةـ

وـ المـوقـعـ يـيدـوـ أـكـثـرـ قـاتـامـةـ نـيـ روـيـسيـماـ الجنـوـبـيـةـ، وـ فـيـ هـذـاـ الصـدـدـ قـالـتـ مـجـلـةـ "جيـنـ اـفـرـيـكـ"ـ فـيـ عـدـدـهـ رقمـ ٩٣٦ـ الـسـاـيـرـ فـيـ ٢١ـ دـيـسـمـبـرـ ١٩٧٨ـ:ـ "إـذـاـ استـمـرـ الـبـيـشـ الـمـوـجـوـدـونـ فـيـ روـيـسيـماـ وـ عـدـدـهـمـ ٤٠٠٠ـ ٢٤ـ شـخـصـ فـيـ

(٤١)

الهجرة بالمعدل الحالى ، فان هذا يعنى انهم سبئونون قد رحلوا جميعاً فى عام ١٩٩٤ . ففى خلال الشهر العشر الاولى من عام ١٩٧٨ اتى ترث البلاد ٤٠٧٥ شخصاً طبقاً لما ورد فى السجلات الرسمية ، ويجب ان يضاف الى هذه الارقام الرسمية البيضاذ الذين يتوجهون فى اجازة الى الخارج ثم لا يعودون . والواقع ان هذه البلاد لم تشهد منذ اعلان الاستقلال من جانب واحد ، اي منذ ثلاثة عشر عاماً ، مثل هذه الهجرة . وهذه الشهادة واضحة جداً وليس فى حاجة الى اي تحقيق .

وهي سالسبورى اعلن "مكتب الاجهزة المركزى ذاته فى ٢٥ يناير ١٩٧٩ ان" هجرة البيضاذ قد ضربت الرقم القياسى فى روديسيا فى عام ١٩٧٨ بقدر ان رحل منها ٢٢٢ شخصاً . وقد اصاب الذعر عدراً كبيراً من البيضاذ فى روديسيا ولم تعب لهم شقة فى المستقبل وأصبحوا فى حيرة ولا يدركون ماذا ينطوى ان يفعلوه . وعلى اي حال فان الكثرين منهم قد اختاروا الطريق المؤدى الى الخارج . وبعضهم يغادر البلاد دون ان يترك عنوانه او حتى دون ان يحمل معه امتنته خوفاً من ان يفقد الوقت فى استكمال اجراءات الرحيل . فهم يغادرون البلاد كما لو كانوا متوجهين فى اجازة ثم لا يعودون بعد ذلك . والجميع مقتضبون الان بأن السكان البيضاذ فى روديسيا اصبح عدد هم ٢٠٠٠٠٠ شخص بعد ان كان عدد هم ٤٢٠٠٠ شخص منذ بضعة سنوات . وهذا علمس فى الحال هو رأى صحيفة "لو رونوفو" (النهاية) التى تصدر فى بورونسى فى مقابل

(٤٢)

نشرته يوم ٢٦ يناير ١٩٧٩ وقد جاء فيه انه "إذا صرف البطلان
عن الشبان الروديسيين الذين يتبعون دراستهم فـ...
الخارج ويمتزرون بالبقاء هناك، فإنه لا يصبح في روسيسيانى
تحوالى...". و... شخص من الليبيين ينتمى لشئون الجاليات
ويعمل الثالث جوازات سفر بريطانية...". وهذا ايضا هو رأى صحيفة
"افتريناشين وبالهير الد تريبيون" الأمريكية التي تؤكد ان بعض
التقديرات تشير الى حبوط عدد السكان البيض في روسيسيانى
٣٠٠٠٠ شخص في نهاية شهر فبراير ١٩٧٩.
ومما يذكر ان ما يتراوح بين ٥٠٠٠ و٣٠٠٠ روسيسي ابيض
يتوجهون إلى الخارج لفترة اجازتهم، ولا يعرف حاليا كم منهم...
يموتون.

وهكذا فإن الموقف اليوم يبدو مواتياً بالنسبة لفتح التحرير،
وليس بحاجة اليوم الذي سوق تستعين فيه روسيسيانى أسمها :
"زمبابوى" ، مما تستعيد حرية... التي بفتح ثمنها غالينا.

و - العلاقات الرياضية

في الدولتين العنصريتين الموجودتين في إفريقيا الجنوبية أصبحت
التفرقة العنصرية جزءاً من النظام الحكومي . والقطاع الرياضي
ليس استثناءً من هذه القاعدة .
فالبيض يلعبون في ناحية ، والسود يلعبون في ناحية أخرى .

(٤٣)

وفي الملاعب الرياضية ، وفي كل المنشآت الرياضية الأخرى ، يلاحظ أن الأماكن تنقسم إلى قسمين ، أحدهما (وهو الأفضل بالطبع) فخصوصاً للبيض ، والآخر متزوج للسود .

وهذا الموقف لا يطاق ، وهذا هو السبب في أن الجماعة الدولية قررت مقاطعة أيام مباراة يشترك فيها فريق عنصري من جنوب إفريقيا أو من روديسيا الجنوبية .

ولما كان النظمان الصنسيان في إفريقيا الجنوبية يعترفان أهمية الرياضة في المجال الدولي فإنهما يحاولان الاتصال بالخارج دون أن يبذلوا مع ذلك مجدهما لتفعيل الموقف في الداخل . وهما يستخدمان كل الوسائل الممكنة وغير الممكنة للاشتراك في المباريات الرياضية الدولية . والشيء الذي يحاولان تحقيقه هو أن يتم قبولهما للاشتراك في المباريات بقصد خلق جو من الثقة سواء في الخارج أو في دوائر الجالية البيضاء في الخارج . وهكذا فإنهما يريدان استخدام الرياضة لافراج عن سياسية .

وقد استبعدت جنوب إفريقيا من مهرجانات رياضية دولية عديدة .

وفيمما يلى بيان يوضح موقف جنوب إفريقيا في مجال الرياضة

جدول (١)

الألعاب الأولمبية

عضو كامل العضوية

رئيسي المنهج

استبعدت عام ١٩٧٦

الرياضة البدنية

(٤٤)

عضو كامل العضوية	كرة السلة
ليست عضوا	سباق المركبات على الجليد
استبعدت في عام ١٩٦٨	الصالات
او قفت ولكنها اشتراك في	سباقي القوارب
باريات دولية	
استبعدت في عام ١٩٧٠	سباق الدراجات
عضو كامل العضوية	رياضة ركوب الخيل
عضو كامل العضوية ولكنها	رياضة الشيش
او قفت من الاشتراك في البطولة	
العالية	
استبعدت في عام ١٩٧٦	كرة القدم
عضو كامل العضوية	الألعاب القوى
ليست عضوا	كرة اليد
عضو كامل العضوية ، ولكنها	الهوكي
لم تشارك في بطولة العالمية	
ليست عضوا	هوكى الجليد
ليست عضوا	الجودو
استبعدت في عام ١٩٧٠	الألعاب الأولمبية
عضو كامل العضوية	سباق التتابع
عضو كامل العضوية ولكنها	التجديف
لم تشارك في بطولة العالمية	
عضو كامل العضوية	الرماية

(٤٥)

عضو كامل العضوية	التزحلق على الجليد
استبعدت عام ١٩٧٣	السياحة
ليست عضوا	الدرة الطائرة
استبعدت عام ١٩٧٢	حمل الاثقال
استبعدت عام ١٩٧٠	المصارعة
عضو كامل العضوية	سباق اليخوت

جدول (٢)

الناب رياضية غير دولية ، ولكن تعرف بها اللجنة الأولمبية الدولية

عضو كامل العضوية	الطائرات الشراعية
عضو كامل العضوية	بار منتون
—	البيسبول
عضو كامل العضوية	كمال الأجسام
عضو كامل العضوية	رصف القرص
عضو كامل العضوية	رصف الرص
—	الرجبي
—	تنس الداولة
عضو كامل العضوية	التنس
ليست عضوا	الناب الجامعات
عضو كامل العضوية ولكن لم يصح لها بالاشراك، فـ	التزحلق على الماء
بـ طولة العالم	

(٤٦)

جدول (٣)

او قت	الصيد بالسارة
او قت	الشطرينج
لم تتم عضوا	الكريكت
عضو كامل العضوية	الجولف
عضو كامل العضوية	الداراتيه
عضو كامل العضوية	سبان السيارات
او قت	كرة الشبكة
عضو كامل العضوية	الاسكواش
عضو كامل العضوية	الترامبولين
عضو كامل العضوية	شيد الجبس

(المصدر : تقرير رقم ٢٠ / ٧٨ في يوليو ١٩٧٨)

ز - امدادات البترول

جنوب أفريقيا ليست دولة متوجة للبترول ، وكذلك روديسيا الجنوبية . وهذا النطام يعتمد اذن اعتمادا كلها على الخارج في هذا المجال .

ولما كان نظام جنوب أفريقيا يدرك مدى الخطورة اذا استمر في الاعتماد طويلا على الخارج فيما يتعلق بالحصول على توريدات البترول ، فإنه بذلك جهودا ضخمة في التنقيب عن البترول وفقا

(٤٧)

محاولة الحصول على البترون من الفحم

وفي هذا الصدد قالت مجلة "ساوت افريكان دايجست" في عددها الصادر في ٢٧ يناير ١٩٧٨ إن جنوب أفريقيا اعتمدت مبلغ ١٦٠ مليون راند للتنقيب عن البترول منذ عام ١٩٦٥ حتى اليوم . وباستثناء بعض حقول الغاز الضئيلة الانتاج التي اكتشفت فإن البترول لم يوجد له أي اثر هناك .

ولما شعرت جنوب أفريقيا باليأس فانهَا قامت بتجارب حاولت فيها ان تستخرج من الفحم مادة تعادل البترول ، وقد اقامت مصنعين لهذا الغرض ، احد هما يرجع عهده إلى عام ١٩٥٥ وقد اقيم في ساسليبرج على بعد ٥٠ كم جنوب جوهانسبرغ وهو يحمل اسم "ساسول" ، وينتج يومياً حوالي ٥٠٠ برميل من البترول وفقاً لما جاء في التقرير ١٢/٧٨ الصادر عن الامم المتحدة ، وعنه الكمية تمثل ١٪ من احتياجات جنوب أفريقيا البترولية . وقد انشأت جنوب أفريقيا اخيراً مصنعاً آخر اطلق عليه اسم "ساسول ٢" في سيكوندا التي تقع على بعد ١٣٠ كم من جوهانسبرغ . وتقول صحيفة "فاينانشال تايمز" في عددها الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٧٧ نقلًا عن تقرير الامم المتحدة رقم ١٢/٧٨ ، ان النفقات التقديرية لهذا المصنع تتراوح بين ١٠٢١ مليون راند و ٢٤٥٨ مليون راند في الفترة بين عام ١٩٧٤ و عام ١٩٧٧ . وأشار تقرير الامم المتحدة مثمن جمهورية اخري الى انه "عندما يصل انتاج مصنع ساسول ٢" الى كامل طاقته فـ

(٤٨)

عام ١٩٨٢ ، فانه لن يبقى سوى ١٢٪ من احتياجات جنوب افريقيا البترولية " وفى انتظار حلول عام ١٩٨٣ فان جنوب افريقيا ستستمر فى الاعتماد بنسبة ٦٦٪ على الخارج فى توريداتها البترولية . ومن اين اذن تأتى بهذه الواردات البترولية ؟

لقد اجبت على هذا السؤال صحفة "ساندای تايمز" فى عددها الصادر فى ١١ يونيو ١٩٧٨ فقالت ان جنوب افريقيا تستورد يومياً ٠٠٠ الف برميل من البترول يأتى ٦٠٪ منها من ايران . ويبدو ان هذا الرد قد تسمّ تجاهزه اليوم عقب التطورات السياسية الاخيرة التي حدثت في ايران . والواقع ان السلطات الجديدة في ايران قررت فرض مقاطعة شاملة ضد النظميين الصناعيين في افريقيا الجنوبية ، بما في ذلك فرض حظر بترولي ضدهما .

وعقب هذا القرار الذي اعلنت فيه ايران أنها لن تزود جنوب افريقيا بروبيسيا بالبترول . فان هذين النظميين قد فقدا عطليا المصدر الرسمي الوحيدة الباقى امالهما للحصول على البترول منذ عام ١٩٧٣ الذي قررت فيه الدول العربية المصدرة للبترول حظر ارسال البترول اليهما . وقد اعانت جميع الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول تأييدات بانها لن ترسل البترول إلى بريطانيا واسبانيا .

غير ان هذه المواقف الرسمية لم تمنع للاسف شركات البترول الدولية من شحن البترول الى عدوين النظميين المفترض عليهم

(٤٩)

الحالي . وهكذا فإن ينخر الدون الصناعية تصدر ايضا البترول المكرر الى جنوب افريقيا ، ومنها يصل الى روديسيا الجنوبيه ولنذه الدول هي : المانيا الفيدرالية - بلجيكا ، اكتشاف ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، ايطاليا اليابان ، هولندا ، المملكة المتحدة .

(المصدر : الجدول ٢٣ في تغير الامم المتحدة رقم ١٢ / ٢٨)

ان نظام جنوب افريقيا يعاني من مناعب خطيرة عقب قرار ايران بعدم تزويده بالبترول . وقد بدأ يشتري البترول من السوق الموازية بزيادة بمقدار من ٥٠٪ عن سعر السوق الدولية . ويبدو ايضًا انه بدأ يضارب بما لديه من زيت وبياناته بالبترول . ورغم ان جنوب افريقيا اختزن كميات كبيرة من البترول قد تكفيها لمدة عامين ونصف عام على الاقل ، فان الموقف لن يلبي حتى يتفاقم اذا طبق الحظر البترولي تطبيقا حقيقيا . ولهذا فإنه يتعين القيام بعمل واسع النطاق لكي يصبح الحظر البترولي حقيقة واقعة . ويجب توجيه تحذير جاد الى شركات البترول الدولية لكي تعرف انها لن تستطيع الاستمرار في شحن البترول الى هذين البنطامين دون عقاب .

وتتجدد روديسيا الجنوبيه نفسها في موقف اسوأ من موقف جنوب افريقيا لأن ذل البترول الذي تحصل عليه وهو ٦٠ الف برميل يوميا انما يصل اليها من بريطانيا . وهكذا فإن تزويدها بالبترول ليس مضمونا ١٠٠٪ . ولو لا مساعدة جنوب افريقيا لها في هذا المجال ، مثل مساعدتها لها في معظم المجالات الأخرى ، لانها ارت روديسيا تماما .

(٥٠)

وذلك فان الموقف ييد واليوم ملائما للغاية بالنسبة لفتح
التحرير ، لأن النظايم اذا حرما تماما من البترول فانهم سوف ينهاون في
اقل من عامين ، طبقا لتقديرات بعض الخبراء .



1979-07

Report of the OAU Administrative Secretary-General on the Application of Sanctions Against the Racist And Minority Regimes in Southern Africa

Organization of African Unity

African Union

<https://archives.au.int/handle/123456789/10010>

Downloaded from African Union Common Repository